وفي إشارة إلى المشاورات غير الرسمية التي عُقدت في تشرين الأول أكتوبر 2019[123]، أصدر المجلس في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، بيانا رئاسيا أدان فيه أعمال العنف التي وقعت في الآونة الأخيرة، وحث الجهات السياسية الفاعلة في غينيا – بيساو على إبداء أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن جميع أشكال العنف أو التحريض على الكراهية، واعتبار الحوار الوسيلة الوحيدة لحل الخلافات بينها والحفاظ على السلام والاستقرار في البلد. ورحب المجلس أيضا بالتزام قوات الدفاع والأمن في غينيا – بيساو الحيادَ التام وبإحجامها عن التدخل في العمل السياسي، وذكّر جميع الجهات الفاعلة بأن إمكانية معاودة المجلس النظر في نظام الجزاءات القائم تتوقف على مدى انضباطها وانضباط غيرها من الجهات الفاعلة السياسية. وكرر المجلس الإعراب عن دعمه القوي والتزامه الشديد بعملية توطيد السلام والاستقرار وبالتنمية في غينيا – بيساو، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليين، بما في ذلك المجموعة الخماسية، التي تضمّ كلاً من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة[124].

(123) لمزيد من المعلومات عن المشاورات التي جرت، انظر S/2020/192.

(124) S/PRST/2019/13، الفقرات الرابعة والخامسة والتاسعة إلى الأخيرة.

الجلسات: الحالة في غينيا – بيساو

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8474 28 شباط/فبراير 2019	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2019/115)	مشروع قرار مقدَّم من كوت ديفوار (S/2019/187)	غينيا – بيساو		عضو من أعضاء المجلس (كوت ديفوار)، والجهة المدعوة[أ]	القرار 2458 (2019) 15-0-0
S/PV.8614 10 أيلول/سبتمبر 2019	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2019/664)		غينيا – بيساو	الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس، جميع المدعوّين	
	تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو (S/2019/696)					
S/PV.8656 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019						S/PRST/2019/13

(أ) مثّل غينيا – بيساو وزيرها المعني بالشؤون الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات.

8 – منطقة وسط أفريقيا

في عام 2019، عقد المجلس ثلاث جلسات وأصدر بيانا رئاسيا واحدا بشأن البند المعنون "منطقة وسط أفريقيا". وعُقدت جلسة واحدة لاتخاذ قرار؛ وعُقدت جلستان في شكل إحاطة[125]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

واستمع المجلس خلال الجلسات المعقودة في إطار هذا البند في عام 2019 إلى إحاطات منتظمة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

(125) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

بشأن تقارير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا[126]. وأطلع الممثل الخاص المجلسَ في تلك الإحاطة[127] على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وتعاونه المستمر مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأنشطته بوصفه أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وفي الجلسة المعقودة في 6 كانون الأول/ديسمبر[128]، أعرب الممثل الخاص عن تقديره لما يقدمه المجلس من دعم إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وذكر أن المكتب الإقليمي يعمل على ضمان التنفيذ الكامل للتوصيات التي وردت في الاستعراض الاستراتيجي لأنشطته.

وفي الجلسة ذاتها، استمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها نائب مدير السياسات في منظمة "The Enough Project"، الذي أوصى بأن يركز المجلس والمكتب استراتيجيا على الجوانب المالية للأزمات في وسط أفريقيا من أجل التصدي للنزاعات العنيفة في المنطقة ومنع نشوبها. واقترح تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين الرئيسيين بشأن الإصلاحات في مجال الشفافية التي يمكن أن تساعد على منع نشوب النزاعات؛ وإعادة تركيز الجزاءات لتستهدف شبكات مفسدي عمليات السلام؛ والتعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل النزاعات ومعالجة القضايا المرتبطة بتنفيذ الجزاءات.

وفي عام 2019، ركزت مداولات المجلس على التطورات السياسية والأمنية الرئيسية، وكذلك على التحديات الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية وحقوق الإنسان التي تؤثر على منطقة وسط أفريقيا. وعلى الصعيد السياسي، تناول أعضاء المجلس على وجه التحديد توقيع وتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى[129]، والانتخابات السلمية وانتقال السلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والانتخابات في عدة بلدان في وسط أفريقيا، بما فيها بوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد[130]. وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، ركزت المداولات على استمرار التهديدات الأمنية التي تشكلها جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة على منطقة وسط أفريقيا وخارجها[131]، والتوترات الناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة والاتجار بها بشكل غير مشروع[132]، والتحديات الأمنية البحرية في خليج غينيا[133]. وفيما يتصل بالتحديات الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية والتحديات المرتبطة بحقوق الإنسان، أكّد المتكلمون ضرورة معالجة مسألة الرعي والترحال الرعوي[134] وتأثير تغير المناخ على سكان وسط أفريقيا والحالة الجغرافية السياسية للمنطقة[135].

بالإضافة إلى ذلك، تناولت مناقشات المجلس في إطار هذا البند في عام 2019 الأزمة في منطقتي شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون[136]. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية القائمة في البلد وأثر النزاع على منطقة وسط أفريقيا بأسرها[137]. وأيد بعض الأعضاء دور مكتب الأمم

(126) S/2019/430 و S/2019/913.

(127) انظر S/PV.8538 و S/PV.8679.

(128) انظر S/PV.8679.

(129) انظر S/PV.8538 (المملكة المتحدة، وفرنسا، وكوت ديفوار، وبلجيكا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وألمانيا، وغينيا الاستوائية، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، والكويت)؛ و S/PV.8679 (المملكة المتحدة، وغينيا الاستوائية، والجمهورية الدومينيكية، وبلجيكا، والاتحاد الروسي، والكويت، وبولندا، وبيرو، وإندونيسيا، والصين، وألمانيا).

(130) انظر S/PV.8538 (إندونيسيا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، والكويت)؛ و S/PV.8679 (المملكة المتحدة وبلجيكا والكويت).

(131) انظر S/PV.8538 (المملكة المتحدة، وبولندا، وفرنسا، وكوت ديفوار، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وبيرو، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، والكويت)؛ و S/PV.8679 (المملكة المتحدة، وغينيا الاستوائية، والجمهورية الدومينيكية، وبلجيكا، والاتحاد الروسي، والكويت، وبولندا، وبيرو، وإندونيسيا، والصين، وألمانيا).

(132) انظر S/PV.8538 (كوت ديفوار، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وبيرو، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي)؛ و S/PV.8679 (بلجيكا، والاتحاد الروسي، وبيرو، وإندونيسيا).

(133) انظر S/PV.8538 (الصين، وجنوب أفريقيا، وبيرو، والاتحاد الروسي)؛ و S/PV.8679 (الاتحاد الروسي).

(134) انظر S/PV.8538 (فرنسا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وبيرو، والكويت)؛ و S/PV.8679، (الجمهورية الدومينيكية).

(135) انظر S/PV.8538 (بولندا، الجمهورية الدومينيكية، ألمانيا، وغينيا الاستوائية، والكويت)؛ و S/PV.8679 (غينيا الاستوائية، والجمهورية الدومينيكية، والكويت، وألمانيا).

(136) انظر S/PV.8538 (المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وبيرو والولايات المتحدة والكويت) و S/PV.8679 (المملكة المتحدة، وغينيا الاستوائية، والجمهورية الدومينيكية، وبلجيكا، والاتحاد الروسي، والكويت، وبولندا، والولايات المتحدة).

(137) انظر S/PV.8538 (المملكة المتحدة، وبولندا، وكوت ديفوار، وبلجيكا، وبيرو، وغينيا الاستوائية، والولايات المتحدة، والكويت)؛ و S/PV.8679 (المملكة المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والولايات المتحدة).

المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في حل النزاع ومعالجة الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد[138]، بينما شدد آخرون على أن المسائل في منطقتي شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون ليست مدرجة في جدول أعمال المجلس وأن على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية[139].

كما تم تناول القضايا المذكورة أعلاه في القرار الوحيد الذي اتخذه المجلس بشأن هذا البند في عام 2019. وفي 12 أيلول/سبتمبر، أصدر المجلس بيانا رئاسيا رحب فيه بدور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في أماكن لا توجد فيها أي بعثات، مثل الكاميرون، وتشاد، وغابون، وجمهورية الكونغو، وغينيا الاستوائية، وساو تومي وبرينسيبي[140]. وأحاط المجلس علما بالاستعراض الاستراتيجي الذي أجراه الأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا[141]، وأقر بأن ولاية المكتب الإقليمي لا تزال صالحة، وأكد من جديد أن تعزيز عمله في المجالات التالية ينبغي أن يكون أولوية رئيسية في الفترة المتبقية من ولايته: الإنذار المبكر والتحليل مع مراعاة المنظور الجنساني؛ وبذل المساعي الحميدة في السياقات غير المرتبطة بالبعثات، خاصة في الفترة السابقة لدورة الانتخابات المرتقبة في المنطقة؛ ودعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتعزيز قدراتها؛ وبناء الشراكات مع المجتمع المدني ودعم شبكاته دون الإقليمية[142].

وفي البيان نفسه، شجع المجلس على مواصلة توطيد التعاون بين المكتب والكيانات الإقليمية الأخرى من أجل التصدي للتهديدات العابرة للحدود والقضايا الإقليمية، مثل أزمة حوض بحيرة تشاد، والترحال الرعوي، والنزوح القسري، والأمن البحري في خليج غينيا. كما شجع المجلس المكتب على أخذ عوامل تغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية بعين الاعتبار ضمن العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا، وطلب كذلك أن يأخذ المكتب في الاعتبار المعلومات المستقاة من تقييمات المخاطر في الأنشطة التي ينفذها[143].

(138) انظر S/PV.8538 (المملكة المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وبيرو، والولايات المتحدة، والكويت)؛ و S/PV.8679 (المملكة المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وبيرو، وألمانيا، والولايات المتحدة).

(139) انظر S/PV.8538.

(140) S/PRST/2019/10، الفقرة الثانية.

(141) انظر S/2019/625.

(142) S/PRST/2019/10، الفقرة الرابعة. لمزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(143) S/PRST/2019/10، الفقرة الخامسة.

الجلسات: منطقة وسط أفريقيا

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8538 4 حزيران/يونيه 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2019/430)			الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا	جميع أعضاء المجلس، والجهة المدعوة	
S/PV.8618 12 أيلول/سبتمبر 2019						S/PRST/2019/10
S/PV.8679 6 كانون الأول/ديسمبر 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2019/913)			الممثل الخاص للأمين العام، ونائب مدير دائرة السياسات في منظمة " The Enough Project".	12 عضوا من أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوّين	

(أ) بلجيكا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وغينيا الاستوائية (أيضا باسم جنوب أفريقيا وكوت ديفوار)، وألمانيا، والكويت، وإندونيسيا، وبيرو، وبولندا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.